المملكة المغربية

رئاسة النيابة العامة

دورية عدد: 31 س/ ر ن ع **بتاريخ: 13 سبتمبر 2019**

من رئيس النيابة العامة
إلى السادة:
الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف
وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية

الموضوع: حول معهد العلوم والأدلة الجنائية للأمن الوطني.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد،

علاقة بما هو مشار أعلاه، يشرفني أن أخبركم أنه في إطار تتبع مختلف تخصصات الشرطة التقنية والعلمية على المستوى المركزي والجهوي بالمديرية العامة للأمن الوطني، ونظرا للدور الهام الذي تلعبه في مساعدة ضباط الشرطة القضائية لحل ألغاز الجرائم، فقد توصلنا بكتاب من المديرية العامة للأمن الوطني مفاده أنه تمت إعادة هيكلة هذا التخصص الشرطي والارتقاء به من قسم بمديرية الشرطة القضائية إلى " **معهد العلوم والأدلة الجنائية للأمن الوطني**".

وبالنظر للأهمية التي يكتسيها هذا الموضوع، والحاجة الماسة إلى الاطلاع على مختلف التخصصات التي يوفرها المعهد المذكور، والخبرات التي يزخر بها والكفيلة بمساعدتكم في تسيير الأبحاث الجنائية والإشراف عليها، يشرفني أن أحيطكم علما أن المعهد المذكور يتكون على المستوى المركزي من ثلاثة أقسام يضم كل منها مجموعة من المصالح مختصة في أحد المجالات التالية : الخبرة الجينية، البيولوجية الشرعية، الكيمياء الشرعية، السموم الشرعية، الوثائق الإدارية، العملة الوطنية والأجنبية، الخبرة الخطية، الأسلحة والذخيرة، الآثار الرقمية، البصمات اليدوية، التعرف من خلال سمات الوجه، والرسم التقريبي ... إلخ. بالإضافة لمصالح مختصة في تدبير قواعد نظم المعطيات الأوتوماتيكية، كنظام الإفيس (**AFIS**) الخاص بالبصمات اليدوية، ونظام، (**CODIS**) الخاص بالبصمات الجينية، ونظام (**IBIS**) الخاص بالأسلحة النارية.

أما على المستوى الجهوي، فيشرف المعهد على سبعة وتسعين مصلحة للتشخيص القضائي بمختلف المدن المغربية، مختصة في إدارة مسرح الجريمة وتتبع ذوي السوابق القضائية وتزويد قواعد المعطيات الخاصة بهم، وكذلك على مختبرات تحليل الآثار الرقمية بكل من الدار البيضاء، وفاس ومراكش والعيون، بالإضافة لتتبع عمل واحد وعشرين مصلحة

للاحتفاظ بوسائل الإثبات الموجودة على مستوى ولايات الأمن، والأمن الجهوي، والأمن الإقليمي.

وعليه أطلب منكم تعميم فحوى هذه المذكرة على السادة النواب التابعين لكم وتدارس مقتضياتها وتفعيلها كلما اقتضت الحاجة ذلك.

والسلام.